

هُوَ وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِينَ مَأْمَنُوا مِنْكُمْ وَعَكِلُوا الصِّدْقَ لِيَسْتَخْفَفُنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخْلَفَ
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَمْ يُمْكِنَنَّ لَهُمْ وَيَنْهَا اللّٰهُ أَرْقَنَ لَهُمْ وَلَيَبْرَأُنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمَّا
يَمْبَدِئُنَّ لَا يُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّفَّارُونَ

رقم الإصدار: ٥٥ / ١٤٤١

٢٠١٩/١٢/٠٤

الأربعاء، ٧ ربيع الآخر ١٤٤١ هـ

بيان صحفي

حماية حقوق النساء بـ"سيداو": "داوني بالتي كانت هي الداء"!

أصدرت المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي بياناً أعربت فيه عن ارتياحها البالغ لإلغاء قانون النظام العام، وطالبت بإلغاء كل المواد التي تميز المرأة من القانون الجنائي وغيره من القوانين التي وضعت بأيديولوجيات الإرهاب التي ظلمت المرأة. ورأت أن التوقيع على كل من اتفاقية سيداو والبروتوكول الأفريقي لحقوق النساء والبنات - مابوتو بروتوكول - والمصادقة عليهما "مسألة حنية" لإيقاف التمييز غير المشروع ضد النساء في البلاد، فضلاً عن حماية حقوقهن وكرامتهن، وتستند المبادرة لوعد رئيس الوزراء أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالالتزام بمنع التمييز. (سودان تربيون، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

إن حصر التفكير في تجربة حكومة الإنقاذ للاستدلال على أن الظلم الذي لحق بالمرأة كان سببه تشرعيات معينة؛ (تضمن بعض أحكام إسلامية خاصة بالمرأة) هو تبرير خطر وتضليل وتدليس بعيد عن البحث الفكري المقنع الذي يجب أن يدعم بالأدلة وال Shawahid الفكريّة على الواقع هذا الظلم، بعيداً عن تجربة علمانية مانحية تذكر لهذه القوانين، وسارت في طريق إلغائهما.

مما لا شك فيه أن الإنقاذ لم تطبق الإسلام، وما كان من أحكام شرعية، في قانون الأحوال الشخصية، لها حساسيتها وخصوصيتها، لم تستطع إلا الإبقاء عليها، وهو ما يغيب أداء الإسلام ويدفعهم للمطالبة بتغييرها لإبعاد المسلمين عن أحكام دينهم ليتمكن هؤلاء من تمرير مخططاتهم الفدراة بدفع النساء للمطالبة بالمساواة الكاملة مع الرجل، فتقوم الحكومة بدورها بتغيير القوانين كي تتيح للمرأة التصرف في أمور حياتها، بولاية كاملة دون قيد أو شرط من أحكام الشرع.

إن اتفاقية سيداو التي تدعوا لها هذه المنظمات النسوية المستندة إلى علمانية الحكومة، صاغها الكفار أصحاب وجهة النظر الغربية الرأسمالية، وهي تشرع من دون الله، وهي تدعو إلى الرذيلة والفحشاء والمنكر، بينما أحكام الإسلام تدعو للطهارة والعفاف، وتصنون العرض والكرامة، ومن يريد استبدال نصوص اتفاقية "سيداو" بالأحكام الشرعية يكون مريراً للفساد، فهي اتفاقية أطلقوا فيها العنان للمرأة أن تفعل الفاحشة، وأن تتزوج بمن تشاء مهما كانت ديانته! وأن لها الحق في فسخ عقد الزواج متى تشاء، فهل بهذه الاتفاقية تسان حقوق المرأة؟!

أيتها الجمعيات النسوية: أنتم كيانات دخلة على ديننا ومجتمعنا، وما أوجدكم إلا أداء الإسلام، ألا فثبوا إلى رشدهم، وعودوا إلى حضن أممكم، واتركوا هذه الترهات التي لا تجلب إلا العار والشمار، ثبوا من قبل أن يأتي يوم تعلو فيه رأية الإسلام في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فيومئذ يتبرأ منكم الذين أوجدوكم والذين اتبعوكم وتكونوا من الخاسرين في الدنيا والآخرة.

يا أهل السودان: إن حكومة الفترة الانتقالية والجمعيات النسوية على أساس الحضارة الغربية، تسعى لنشر الانحلال في مجتمعكم، والقضاء على القيم والمعتقدات الدينية التي ترعى وتحفظ المرأة فلا تعطوهن فرصة لتنفيذ ما يريدهم. أيها المسلمون: إن المطالبة بتطبيق سيداو يعني إلغاء الأحكام الشرعية المتعلقة بالزواج والطلاق، وتعدد الزوجات، والمساواة في الميراث. إضافة لذلك فإن سيداو تقوم بتعزيز الاعتقاد بعدم وجود فروق بين الذكور والإناث، وزرع مصطلح "النوع" Gender لتأكيد هذا المفهوم في البنية الاجتماعية والفكرية للمجتمع، وذلك بإقرار الشذوذ، والقضاء على الزواج التقليدي بين الرجل والمرأة، وتقويض الأسرة الطبيعية، واعتبار أن الأسرة والأمومة والزواج التقليدي من أسباب قهر المرأة ويشكل عبئاً عليها! **﴿الَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾**.

الناطقة الرسمية لحزب التحرير في ولاية السودان – القسم النسائي

موقع حزب التحرير

www.hizb-ut-tahrir.org

موقع المكتب الإعلامي المركزي

www.hizb-ut-tahrir.info

بريد إلكتروني: tageer312@gmail.com

موقع ولاية السودان: www.hizb-sudan.org